تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشّرعية من دول السّاحل الإفريقي

The effect of the French military intervention in Mali on the increase in illegal immigration from the Sahel countries

صخري نجية، د. بن زحاف فيصل

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 2 (الجزائر)، sakhri.nadjia@univ-oran2.dz

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران 2 (الجزائر)، bezahaf@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/05/25 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

ستتطرق هذه الدراسة إلى العوامل التي تسببت في زيادة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي إلى أوروبا مرورا بدول شمال إفريقيا ابتداءً من: الجزائر و المغرب و ليبيا، حيث أدت هذه العوامل في الآونة الأخيرة إلى التدخلات الأجنبية العسكرية التي أفرزت واقعا شديد التعقيد، و ذلك بسبب انتشار الفوضى والنزاعات الداخلية المسلحة في المنطقة.

وفي إطار معالجتنا لموضوع : " تأثير التدخل العسكري الفرنسي في مالي على تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي"، قمنا باستخدام المنهج التحليلي الوصفي لفهم تداعيات التدخل العسكري الفرنسي في مالي وانعكاساته السلبية على مالي وباقي الدول المجاورة، مع إبراز التهديدات الأمنية في المنطقة التي نتج عنها عدد هائل من اللاجئين الماليين وارتفاع حدة الهجرة غير الشرعية.

كلمات مفتاحية: التدخل العسكري؛ الهجرة غير الشرعية؛ منطقة الساحل الإفريقي؛ اللاجئين، التهديدات الأمنية.

المؤلف المرسل: صخري نجية، **الإيميل:** sakhri.nadjia@univ-oran2.dz

Abstract:

This study will address the factors that caused the increased spread of the phenomenon of illegal migration from the countries of the African Coast to Europe through the countries of North Africa from: Algeria, Morocco and Libya, where these factors have recently led to foreign military interventions that have produced a very complex reality, due to the spread of chaos and internal armed conflicts in the region. As part of our treatment of the issue of "the impact of French military intervention in Mali on the increase in illegal immigration from Sahel countries," we have used the descriptive analytical approach to understand the repercussions of the French military intervention in Mali and negative repercussions on Mali and other neighboring countries, highlighting security threats in the region that have resulted in a huge number of Malian refugees and a rise in illegal immigration.

Keywords: Military intervention; illegal immigration; Sahel region; refugees; security threats.

1. مقدمة:

إن الهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان نفسه عرفتها المجتمعات المختلفة، وقد تزايد الاهتمام الدولي بهذه الظاهرة في العصر الحديث مع تطور النظام الرأسمالي وأطماعه التوسعية عن طريق هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على الدول الفقيرة والضعيفة أو عن طريق التدخلات الأجنبية الغربية سواء الاقتصادية والعسكرية على حد سواء، نذكر منها التدخل الفرنسي العسكري في مالي وما كان له من تداعيات في تزايد انتشار ظاهرة الهجرة الإفريقية غير الشرعية نحو دول شمال إفريقيا ومن ثمّ إلى أوروبا، وتزايد عدد اللاجئين الماليين نحو دول الجوار، وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية من دول الساحل الإفريقي ظاهرة متعددة الجوانب والآثار، إذ يرى فيها البعض مصدر تهديد لأمن أوروبا، وتشكل دول شمال إفريقيا ومنها الجزائر مناطق عبور لأفواج كثيرة من المهاجرين غير الشرعيين متوجهين نحو أوروبا بهدف الاستقرار أو طلبا للجوء، ولقد تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من بلدان الساحل الإفريقي في عدم

الاستقرار السياسي في المنطقة بكاملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والفوضى وضعف مؤسسات الدولة بحيث أصبحت دول فاشلة **failed stat** أو ما يسمى بالدول الهشة، هذا الأمر الذي لم يجد أمامه المواطن الإفريقي سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة أو غير مشروعة للهجرة تحقيقا لنوع من الاستقرار والأمن والبحث عن الرفاهية الاقتصادية في الدول الأوروبية، ولهذا الموضوع نثير الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير التدخل الفرنسي في مالي على تزايد انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي؟**

ومنه نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

–ما الأسباب والعوامل التي أدت إلى بروز وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي؟

–ما التحديات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي المسببة لظاهرة الهجرة غير الشرعية فيها؟

–ما تداعيات وانعكاسات التدخل الفرنسي في الأزمة المالية على زيادة الهجرة غير الشرعية على دول أوروبا؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية صغنا فرضية على النحو الآتي: كلما زادت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل بفعل التدخلات الخارجية كلما أدى ذلك الى زيادة حدة الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الافريقي الى الضفة الشمالية أي نحو أوروبا .

و منه نقترح الخطة الآتية: المحور الأول التأصيل المفاهيمي لموضوع الدراسة، والمحور الثاني هو انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على زيادة الهجرة غير الشرعية في المنطقة، وفي الأخير خاتمة وتوصيات. وقد استعنا في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والإحصائي.

2. التأصيل المفاهيمي لموضوع الدراسة: نتطرق الى تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة كالاتي.

1.2 تعريف الساحل الإفريقي :

يتميز الساحل الإفريقي بفقدانه لتعريف واضح يحدده، وتسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ، أو الحافة الجنوبية للصحراء[1] ، وأما جغرافياً فيشكل الساحل الإفريقي شريطا يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا –نواكشوط– إلى غاية البحر الأحمر مرورا بمنطقة –أتبارا– السودانية، في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال – دكار– إلى غاية البحر الأحمر، بحيث يمتد هذا الشريط على طول يقدر بـ5500 كم وعرض يتراوح ما بين 400–500كم[2]، تعرف أمنيا أيضا بقوس الأزمات انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية: (السودان، جنوب السودان دارفور وحتى تشاد وصولا الى الشروخات الداخلية والتهديدات التي تعرفها كل من النيجر، مالي وموريتانيا)[3].

و الخريطة الموالية توضح دول منطقة الساحل:

المصدر: موقع الجزيرة http://www.Aljazeera.net/portal

2. 2: تعريف التدخل العسكري

التعريف اللغوي: التدخل مشتق من الكلمة اللاتينية intervenir، والتي تعني حسب eppstein التموضع بين شيئين interposition ويستعمل بمعنيين: معنى سلبي interférence ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة[4]، والتعريف القانوني للتدخل: هو "الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها"[5]، أما تعريف جوزيف ناي: "التدخل الدولي بمعناه الواسع بأنه تلك الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية

لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق فهو تدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى" [6].

مفهوم التدخل العسكري: هو ذلك التدخل الذي يتخذ جانبا عسكريا، وبموجبه تقوم إحدى الدول أو مجموعة من الدول بأخذ الإذن من مجلس الأمن أو بدونه أحيانا وذلك لأغراض إنسانية لمنع الفوضى والاضطرابات داخل الدولة الواجب التدخل بشؤونها، ويقصد به التدخل باستعمال القوة المسلحة وتقوم بالمشاركة مباشرة في العمليات العسكرية، والتزويد بالأسلحة والعتاد الحربي في حالة الحرب، أو تقديم المساعدات العسكرية لدولة ما في نزاع مع دولة أخرى[7] .

2. 3 تعريف الهجرة غير الشرعية:

باعتبار الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة، نبدأ بتعريف الهجرة كمصطلح عام، وهي في اللغة العربية تعرف كما يلي: "اشتق لفظ الهجرة من لفظ هجر أي تباعد، وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان كذا إلى غيره"، والهجرة هي خروج من أرض إلى أخرى[8] . وأما الهجرة الشرعية فهي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة[9]. أما الهجرة غير الشرعية فهي تعتبر دخول غير شرعي للأجانب من دولهم جوا وبرا وبحرا، إلى دولة أخرى بما فيها مناطق العبور، وحددت المادة 2 من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143 الهجرة غير منظمة بأنها وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف أو ثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية، وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فإن الهجرة غير الشرعية تعني عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدولة المستقبلة[10] .

وما يمكن التوصل إليه تعدد دلالات الهجرة بين السرية وغير الشرعية والهجرة غير القانونية وغير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف

عليه دوليا"، أما المصطلح المتداول "الحرقة" فمعناه "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته على أمل إيجاد هوية جديدة في بلدان الاستقبال"[11].

3. الأسباب والعوامل المساعدة على انتشار الهجرة غير الشرعية من بلدان الساحل الإفريقي:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بمجموعة من المميزات التي جعلتها تحتل مكانة جيوسياسية هامة في مشهد السياسة الدولية وتتمثل فيما يلي:

1.3 العوامل الداخلية : و هي كالاتي:

1.1.3 الأسباب والعوامل المجتمعية: تتميز منطقة الساحل الافريقي على العموم بأشكال وأنماط مختلفة منها التعددية الإثنية والعرقية على حد سواء [12].

2.1.3 الأسباب والعوامل الاقتصادية: أي فشل بناء اقتصاداتها ويرجع السبب إلى الانكشاف والهشاشة وسوء التسيير الشيء الذي أدى إلى انتشار الفقر والمجاعة والاعتماد على الاقتصاد الريعي[13]. وهي غنية بالموارد الطاقوية من بترول، غاز، يورانيوم... ومن ثم صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي السياسي والاقتصادي.

3.1.3 الأسباب والعوامل البيئية: الجفاف، التصحر، الأمر الذي قلص المناطق الزراعية بنسبة عالية ومتفاوتة، كما شهدت المنطقة العديد من موجات الجفاف والتي تسببت في سقوط العديد من الوفيات نتيجة لانعدام الأمن الغذائي والمجاعة وندرة المياه [14].

4.1.3 الأسباب والعوامل السياسية: تعاني دول الساحل الإفريقي من أزمة بناء الدولة والهشاشة وأن أغلب دولها فاشلة ينتشر فيها الفساد وسوء استعمال السلطة وغياب مبادئ الحكم الرشيد مع عدم احترام حقوق الإنسان، ورغم استقلالها فهي مازالت تعاني من التبعية في نظام حكمها إلى القوة التقليدية، ويعود ذلك إلى توافر مجموعة من الحركيات السببية منها أساسا[15]:

- الطبيعة المفككة إثنيا وعرقيا وقبليا؛
- فشل الدولة الحديثة.
- ضعف العدالة التوزيعية.

- ضعف الأداء المؤسساتي وغياب فلسفة المواطنة مع غياب آليات الوقاية للنزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية، وتتسم معظم دول إفريقيا بأنها أنظمة عسكرية ويصعب فيها التمييز بين العسكرية والمدنية؛
- كما تعتبر الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة، كما أن التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة ساهم بشكل كبير في زيادة التدهور في جميع مجالات الحياة، الأمر الذي دفع بالمواطن الإفريقي الى الهجرة غير الشرعية كحل لتحقيق استقراره ورفاهيته.

2.3 التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي

3. 2. 1 الأزمات الداخلية: لقد نشأت بعد الاستقلال دول دكتاتورية متسلطة اتسمت بالعنف وغياب المؤسسات الفعالة والتي أطلق عليها اسم الدول الفاشلة[16].

3. 2. 2 النزاعات البينية: لقد عانت معظم الدول الإفريقية عبر الزمن من الصراعات والحروب بسبب فقدان هويتها ومخلفات الاستعمار بتقسيم القارة الإفريقية على خمسين دولة على أساس عشوائي دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية العرقية والدينية والمجتمعات الإفريقية[17].

3.3.3 الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية: ما تزال حركات التمرد بدول الساحل وغرب إفريقيا أهم مصدر لأعمال العنف ذات الدوافع المختلفة السياسية أو الدينية أو الإثنية، وتعتبر التحديات الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة من أبرز القضايا التي تواجهها المنطقة اليوم، ولقد عرفت دول الساحل الإفريقي وإفريقيا الغربية في السنوات الأخيرة تنامي الظاهرة الإرهابية [18].

إذ أن وجود القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI في المنطقة وفروعها كحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وبوكو حرام، والمجموعات القريبة منها كجماعة أنصار الدين الإسلامية، فضلا عن قرابة 11 تنظيما مسلحا في الجنوب الليبي، وتنشط القاعدة في تجارة التهريب والهجرة غير الشرعية وقد سجل تعاون وتنسيق وثيق بينها وبين المافيا الكولومبية والبرازيلية في تجارة المخدرات، مما جعل مالي والنيجر والتشاد وليبيا أهم معابر المخدرات والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا[19]، إضافة إلى التهريب خاصة

السجائر التي تشكل منطقة كيدال بمالي الحلقة الأساسية لها، المتاجرة بالبشر والأسلحة وتبييض الأموال[20].

4.التدخل العسكري الفرنسي في مالي وتداعياته على زيادة الهجرة غير الشرعية في المنطقة:

بموجب القرارات الأممية الثلاث 2056، 2071، 2085، أعطي لفرنسا مسوغا قانونيا وشرعيا لعملية التدخل الفرنسي وخاصة القرار 2085 والذي خول للقوات الفرنسية التدخل بموجبه للدفاع عن السلامة الإقليمية وإعادة سلطة الدولة على المناطق التي سيطر عليها المتمردون وهو قرار أصدره مجلس الأمن في 20 سبتمبر 2012[21]

وفق عمليتين[22]:

-التدخل من خلال عملية سيرفال: استمرت منذ جانفي 2013 إلى غاية شهر جويلية 2014.

- التدخل من خلال عملية بارخان: 01 أوت 2014.

1.4 انعكاسات التدخل الفرنسي العسكري في مالي: لقد كان للتدخل الفرنسي في مالي تداعيات على المنطقة أهمها :

1.1.4 انعكاسات التدخل الفرنسي العسكري في مالي على زيادة الهجرة غير الشرعية في مالي وباقي دول الساحل الإفريقي:

تعد مالي الدولة الساحلية الإفريقية التي تعرف أكبر معدلات الهجرة غير الشرعية في المنطقة سواء أكانت هجرة داخلية أو خارجية حيث تقدر نسبة المهاجرين بـ 12 مليون أي ما يعادل 3% من السكان في حين يبلغ عدد المهاجرين إليها بأقل من 50000 مهاجر، وتعد فرنسا الدولة المستقبلة لأكبر عدد ممكن من المهاجرين غير الشرعيين من مالي حوالي 50000 مهاجر في فرنسا، كما أن الدول الإفريقية التي يهاجر إليها الماليين هي ساحل العاج، بوركينافاسو، نيجيريا، النيجر، الغابون، السنغال[23].

كما أن هناك ما يفوق 200 ألف نازح مالي داخلي موزعين في:(كايس 208، كوليلو 1947، سيكاسو 5643، سييفو 8387، مويتيي 54647، باماكو 217).

فمنذ بداية النزاع مطلع 2012 نزح ما يقارب 431000 شخص وفي تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر فقد أوضح هروب آلاف المواطنين من مدينة تينزاواتين الواقعة في المنطقة الشمالية الشرقية المالية[24]، كما أشارت منظمة المحافظة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن أكثر من 180000 ماليا فروا إلى الدول المجاورة:

– النيجر: قدر عدد اللاجئين ب 20000 لاجئ وقدر البنك الدولي 3% من مجموع السكان وذلك باتجاهين[25].

الأول: داخل دول غرب إفريقيا الكوديفوار، بوركينافاسو، نيجيريا، الطوغو والبنين.

الثاني: نحو الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا.

إن تزايد عدد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين من المعارك والحروب ودخولهم إلى دول الجوار ضاعف الأعباء الاقتصادية والإنسانية التي مست جميع المجالات في هذه الدول.

1.4. 2 طرق الهجرة غير الشرعية التي أفرزها التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

وتعرف هذه الطرق اجمالا بطرق غرب إفريقيا وغرب المتوسط والمنطقة الوسطى للبحر المتوسط وشرق إفريقيا، وشرق المتوسط، ويمكن تصنيف طرق الهجرة غير الشرعية في إفريقيا والمنطقة المتوسطة كما يلي[26]:

_ مجموعة الطرق الغربية للهجرة غير الشرعية: تبدأ من إفريقيا الغربية وتنتهي في جزر الكناري عبر السنغال وموريتانيا وهي طرق برية وبحرية في نفس الوقت، يبدأ طريق غرب المتوسط في إفريقيا الغربية ويمتد عبر المغرب أو الجزائر وصولا إلى إسبانيا.

_ مجموعة الطرق الشرقية للهجرة غير الشرعية: يبدأ طريق شرق إفريقيا عند القرن الإفريقي ويتجه شمالا نحو إيطاليا ومالطا عبر السودان وليبيا أو مصر، ويبدأ طريق شرق المتوسط في آسيا أو آسيا الوسطى أو القرن الإفريقي وينتهي في قبرص أو اليونان أو بلغاريا عبر تركيا.

4. 2 تأثير التدخل الفرنسي العسكري على زيادة الهجرة من مالي ودول الساحل الإفريقي نحو أوروبا (الدول المستقبلة والمستقطبة):

4. 2. 1 تزايد الهجرة غير الشرعية من دول الساحل نحو أوروبا:

ففي تقرير للوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل المعروفة أيضا باسم فروتكس حول تدفقات الهجرة غير الشرعية من بداية السنة إلى أواخر شهر أوت 2018 أنه تم ضبط أكثر من 86500 مهاجر غير شرعي على الحدود الأوروبية، ومثل عدد المهاجرين المنحدرين من منطقة الساحل الإفريقي 29600 مهاجر غالبيتهم تم ضبطهم على الحدود الإسبانية ومن بين الجنسيات نجد الماليين والنيجيريين[27].

أما منظمة العمل الدولية فقد قدرت حجم الهجرة غير الشرعية ما بين 10 و15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ نحو 180 مليون شخص، كما قدرت الهجرة غير الشرعية في العشر السنوات الماضية ب 25 مليون مهاجر، 65% منهم وصلوا إلى الأراضي الأوروبية بطرق غير شرعية[28].

أما الشرطة الأوروبية الأوروبول فقد قدرت عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص[29]، وفي تقرير آخر للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة أقر أنه تم وصول 73696 مهاجر غير شرعي لأوروبا عن طريق البحر الأبيض المتوسط وذلك منذ بداية السنة إلى بداية شهر سبتمبر 2018[30].

ويوضح أكثر الشكل التالي عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا 2012-2018.

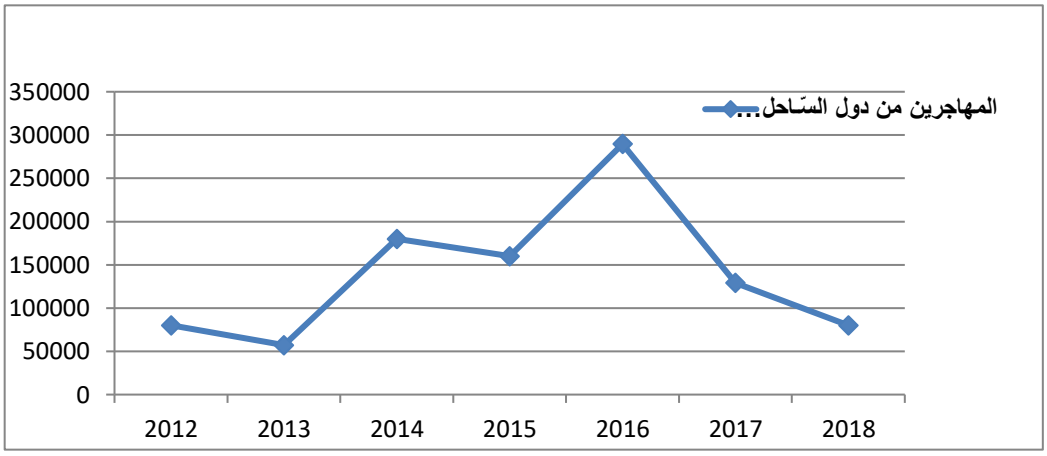

الشكل 1: المهاجرين من دول الساحل الإفريقي نحو أوروبا

المصدر: البيانات من 2012 إلى 2015 من الوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل والبيانات من 2016 إلى 2018 من المنظمة الدولية للهجرة.

وما يتم ملاحظته بوضوح من خلال الشكل أن الفترة التي اشتدت فيها النزاعات والحروب التي عرفتها منطقة الساحل الإفريقي في مالي و ليبيا خاصة و النيجر و غيرها، تزايدت فيها حدة الهجرة غير الشرعية هروبا من الحروب و اللاأمن الإنساني.

4. 2. 2 تداعيات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل على الامن الأوروبي: إذا طبقنا نظرية باري بوزان وفق الرؤية الأوروبية نجد أن الهجرة غير الشرعية لمست القطاعات الخمسة للأمن[31] وفق مايلي:

– فيها تهديد سياسي ويخص الفساد والرشوة وتزوير وثائق المهاجرين غير الشرعيين.

– فيها تهديد اقتصادي فهي تدخل طفيلي على النشاطات الشرعية للتجارة والأموال، فالهجرة غير الشرعية فعّلت الاقتصاد غير الظاهر وغير الشرعي، كما ساهمت في الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة ارتفاع العمالة المتسللة للدولة.

– اجتماعيا وثقافيا تساهم الهجرة غير الشرعية في دخول عادات جديدة وقيم دخيلة مثل التسول والبطالة، وكذا ظهور مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لبناء الدولة والتطرف، حيث تفيد استطلاعات الرأي العام أن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا حيث ترى أن تلك التعددية الثقافية قد أنتجت فئات معزولة وبؤر طرفية هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها وتحقد عليها، بل ومستعدة للتآمر ضدها وضد سكانها[32].

فأمام هذا الخطر المتنامي وإثر انتخاب نيكولا ساركوزي الذي ركز على الجمع بين الهوية الفرنسية والهجرة، ففور انتخابه قرر إنشاء وزارة للهجرة من أجل السيطرة على تدفق الهجرة لصيانة الهوية الفرنسية، ففي أحد أعداد صحيفة Le figaro الفرنسية نشر مقال بعنوان "هل سنكون فرنسيين في عام 2025"[33].

– تمثل تهديدا بيئيا من حيث انتقال الأمراض المعدية.

– تمثل تهديدا صحيا لانتشار الأمراض والأوبئة مثل: الإيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، كما أن المهاجرين غير الشرعيين لا يملكون نفقات العلاج، وبعدما كان ينظر للمواطن الإفريقي المهاجر إلى أي بلد على أنه يد عاملة مكتسبة أصبح ينظر له كتهديد للاستقرار السياسي والاقتصادي بالنسبة لهذه المجتمعات الصناعية[34].

والأوربيون يتخوفون من الجماعات غير الظاهرة والتي يكون أفرادها من مهاجرين غير شرعيين وغير مندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج حسبهم يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية في ظل جماعات الجريمة المنظمة[35]، كما أن دول الساحل الإفريقي تعرف ازديادا في السكان لتوفر عامل الخصوبة وفي المقابل نجد أن الدول الأوروبية تعيش انخفاضا في نسبة الخصوبة، ومع ذلك فإن ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي نتيجة الأوضاع غير المستقرة فيها، تتسبب في خلق أزمة نمو ديموغرافي في دول عدة منها الدول الأوروبية.

5. خاتمة:

بالنظر إلى ما سبق نكتشف أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر خاصة في منطقة الساحل الافريقي بفعل الحروب واللاأمن والتدخلات الأجنبية العسكرية فيها (التدخل العسكري الفرنسي في مالي 2013، والتدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا 2011) وما كان لها من تداعيات أمنية خطيرة في المنطقة، ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- ساهمت العديد من الأسباب والعوامل المجتمعية، الاقتصادية، البيئية، والسياسية في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل الافريقي نحو دول شمال إفريقيا ومن ثمّ نحو أوروبا.
- تعتبر التهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الافريقي (الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) أهم التحديات الأمنية التي تواجهها دول الساحل الافريقي.
- لعب التدخل العسكري الفرنسي في مالي دورا بارزا في زيادة تدفق الهجرة غير الشرعية من دول الساحل الإفريقي إلى الدول المجاورة ومن ثمّ إلى أوروبا.

- حملت التدخلات الأجنبية في المنطقة الكثير من التعقيدات الأمنية مما ساهم في زيادة حدّة الهجرة غير الشرعية.

ولإيجاد حل لأزمة الهجرة غير الشرعية في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي عموما يمكن تقديم المقترحات التالية:

- الإقرار بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى هي تهديدات مشركة وأن الحل ينبغي أن يكون إقليميا وبعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي الذي يزكي الصراعات والنزاعات المحلية ويكون مبررا لانتعاش الجماعات المتطرفة وأن يقتصر هذا الدور الأجنبي على الدعم المادي واللوجستي؛
- تبني سياسة تجمع بين الاستباقية والوقاية والحماية ضد الكوارث المحتملة إن فشلت الدول والحروب الداخلية والإرهاب، وذلك عن طريق تمكين دول المنطقة من تحقيق شروط التنمية والاستفادة من ثرواتها وتحقيق عدالة تشمل جميع المناطق والفئات؛
- الإقرار بأن المخرج من الوضع المتأزم بمنطقة الساحل هو بناء دولة وطنية قائمة على الجهوية أو على فدراليات تعترف بالخصوصيات الإثنية والعرقية واللغوية.

6.قائمة المراجع:

أولا – النصوص القانونية :

1. المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر البحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة 2002، نيويورك، 2004.

ثانيا_ الكتب:

1. حمدي عبد الرحمان، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الافريقي، مصر، 1996.

2. رشاد سلام أحمد، المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض- السعودية، 2010.

3. عطية إدريس، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

4. الفيل محمد رشيد، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي، الأردن، 2000.

ثالثا– المقالات:

1. أبو فرحة علي، "الدول الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي، عالمية المفهوم وإفريقية التطبيق"، دراسة في تقرير2015، مجلة قراءات إفريقية، الجزائر، عدد27، مارس2016.

2. أمعضشو فريد، "الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة على مقاربات بديلة"، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد3، 2013.

3. برقوق أمحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية". مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، عدد7، نوفمبر 2008.

4. حناش أميرة، "المبررات الجديدة للتدخل الدولي وآثارها على السيادة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، م ب، ع48، ديسمبر2017، ص ص 217-228.

5. دخالة مسعود، "واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعياتها وآليات مكافحتها"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، الجزائر، العدد 5، أكتوبر 2014.

6. علاق جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر، عدد 19، 2014.

7. مدوني علي، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، الجزائر، المجلد 8، العدد 3، 2020.
8. "حالة السلم والأمن في إفريقيا رؤيا استشرافية"، مجلة قراءات إفريقية، عدد27، مارس2016.

رابعا– رسائل الدكتوراه و الماجستير:

1. حمايدي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، دراسة حالة التدخل التركي اليوناني في قبرص، مذكرة ماجستير، علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.
2. لدمية فريجة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010 .
3. شليغم عبير، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر 2012-2013.
4. رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
5. رسولي أسماء، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2017-2018.

6. مستاك يحي محمد أمين، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019-2020.

خامسا – المداخلات العلمية:

1. ناجي بدر نور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، ملتقى قسنطينة، 2008.

سادسا– المواقع الالكترونية :

1. محند برقوق، مفهوم الامننة (منطق الامننة في الساحل الافريقي)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، على الموقع الالكتروني،-www.politics-dz.com.

سابعا _ التقارير:

1. مسلم محمد، الحكومة الفرنسية تقرر طرد 25000 مهاجر غير شرعي، الشروق، عدد 2010، 4 جوان 2007.
2. الشيخ العلوي حسين، **ت**قارير منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2015.

ثامنا_ المراجع باللغة الأجنبية :

1_ Edmond bernes, Géant-Yves marchel, Yvelin, poète, le sahel oublier, tiers monde, vol. 34, n°. 134, 1993.
2_ Mehdi Taje, Vulnerabilities & Factors of insecurity in the Shale West African challenges, n°01, August 2010.
3_World health organization: hearth ocion in crisis Sahel region October 2006.

الهوامش:

[1] Edmond bernes, Géant-Yves marchel, yvelin, poète, le sahel oublier, tier monde, vol. 34, n°. 134, 1993, p311.

[2] Mehdi Taje, vulnerabilities & Factors of insecurity in the Sahel West African challenges, n°01, August 2010, p1-8 .

[3] أمحند برقوق، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، مجلة العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، عدد7، نوفمبر 2008، الجزائر، ص. 2.

[4] عز الدين حمايدي، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، دراسة حالة التدخل التركي اليوناني في قبرص، مذكرة ماجستير، علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص. 10.

[5] أميرة حناش، "المبررات الجديدة للتدخل الدولي وآثارها على السيادة الوطنية"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، عدد 48، ديسمبر2017، الجزائر, ص. 218.

[6] لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015، ص. 38.

[7] علي مدوني، "التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب والانعكاسات"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 8، العدد 3، 2020،الجزائر ,ص. 130.

[8] فريد أمعضشو، "الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة"، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد3، 2013، الجزائر, ص. 111.

[9] أحمد رشاد سلام، المخاطر الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض السعودية، 2010، ص. 205.

[10] المادة 3 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر البحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية, نيويورك, 2004.

[11] بدر نور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، ملتقى قسنطينة، 2008، ص.119.

[12] عبد الرحمان حمدي، التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية، مركز دراسات المستقبل الافريقي، مصر، 1996، ص.30.

[13] World health organization : hearth ocient in crisis Sahel region oct 2006, p1.

[14] جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 19، 2014، الجزائر, ص.334.

[15] محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي، الاردن، 2000، ص.41.

[16] علي أبو فرحة، "الدول الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي، عالمية المفهوم وإفريقية التطبيق"، دراسة في تقرير2015، مجلة قراءات إفريقية، عدد27، مارس2016، مصر، ص.30.

[17] حالة السلم والأمن في إفريقيا رؤية استشرافية، مجلة قراءات إفريقية، عدد27، 2016، **مصر، ص.**27.

[18] – إدريس عطية، التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018، الجزائر, **ص .ص.** 165، 166.

[19] حسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2015، قطر، **ص.**7.

[20] محند برقوق، مفهوم الامننة (منطق الامننة في الساحل الافريقي)، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الاستراتيجية، تاريخ الدخول 30/04/ 2021 على الموقع الالكتروني .www.politics-dz.com.

[21] أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الدول الإقليمية والدول الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2017-2018، ص. 274.

[22] أسماء رسولي، نفس المرجع، **ص.** 276.

[23] أسماء رسولي، نفس المرجع، **ص.** 172.

[24] عبير شليغم ، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2012-2013، **ص.** 131.

[25] أسماء رسولي، مرجع سابق، **ص . ص.** 171، 172.

[26] فريجة لدمية، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، الهجرة غير الشرعية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص سياسة مقارنة، جامعة بسكرة، 2009-2010، **ص. ص.**69،70 .

[27] يحي محمد أمين مستاك، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، 2019-2020، **ص.** 190.

[28] مسعود دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 5، أكتوبر 2014، الجزائر، **ص.** 142.

[29] مسعود دخالة، نفس المرجع، **ص.** 143.

[30] يحي محمد أمين مستاك، مرجع سابق، **ص.** 190.

[31] فريجة لدمية، مرجع سابق، ص. 90.

[32] فريجة لدمية، نفس المرجع السابق، **ص.** 90.

[33] محمد مسلم، الحكومة الفرنسية تقرر طرق 25000 مهاجر غير شرعي، الشروق، عدد 2010، 4 جوان 2007، الجزائر ، ص. 24.

[34] فريجة لدمية، مرجع سابق، ص. 86.

[35] فريجة لدمية، نفس المرجع السابق، ص. 87